

في عددها المذكور بأن معدل ما كانت تستورده أوروبا الغربية من كافة المصادر ، في الفترة المنصرمة من عام ١٩٧٣ قبل نشوء الأزمة البترولية الناتجة عن سلاح النفط ، قد ارتفع الى حوالي ١٤ مليون برميل في اليوم (اي ما يعادل حوالي ٧٠٠ مليون طن سنويا) وكان حوالي عشرة ملايين برميل في اليوم من هذه الكمية يأتي من البلاد العربية في الخليج العربي وشمال افريقيا .

٢ — يتضح مما تقدم مدى أهمية نفطنا لأوروبا الغربية ومقدار اعتمادها عليه . فلو أننا قطعنا نفطنا كلية عن هذه المنطقة فإنه لا توجد أية مصادر أخرى تكفي للتعويض عن الكميات الضخمة التي تستوردها منه ولذا فإن مجاعة نفطية كانت لا بد وأن تحصل بأوروبا (لا سيما بعد أن يستنفد مقدار المخزون من الاحتياطي لدى هذه البلدان وهو يتراوح ما بين احتياجات شهرين الى ثلاثة أشهر حسب كل بلد) ، ومثل هذه المجاعة كانت ستحل لو أننا خفضنا انتاجنا تخفيضا كبيرا بالشكل الذي لا يمكن للمصادر الأخرى التعويض عنه .

ومن الواضح ان مثل هذه المجاعة النفطية لو حدثت لكان من شأنها ان تخلق اضطرابا كبيرا في الاقتصاد الوطني لهذه البلدان وتلحق به اضرارا بالغة وخطرا محققا كما كانت ستكون ذات آثار ضخمة على نشاطها الصناعي ومرافق الحياة فيها وتطورها الاقتصادي العام .

٣ — عندما أعلنت قراراتنا النفطية في ١٧ أكتوبر الماضي وتضمنت تخفيضا مبدئيا لا يقل عن ٥ ٪ من انتاجنا (من التخفيض الفعلي بدأ بما لا يقل عن عشرة بالمائة) على أن تزايد نسبة التخفيض بمعدل ٥ ٪ كل شهر وأن يتواصل ذلك حتى يتم الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني — عندما أعلن ذلك حدث نوع من الذعر في الأوساط الغربية المسؤولة لا خوفا من نسبة الخمسة بالمائة أو العشرة بالمائة البادئة وتأثيرها الفوري وإنما خوفا من مواصلة هذا التخفيض أشهراً طويلة في المستقبل وما ستصل إليه نسبة التخفيض حينذاك (وقد صرح الشيخ أحمد زكي يمانى في تلك الفترة بأن بلاده مستعدة ان تواصل تخفيض انتاجها الى نسبة ٨٠ ٪ منه) . ولقد ازداد هذا الذعر عندما رفعت نسبة التخفيض ، في ٤ نوفمبر الماضي ، الى ٢٥ ٪ مع مواصلة التخفيض بنسبة ٥ ٪ كل شهر بعد ذلك حتى تتحقق الاهداف المرسومة .

ومن الجدير ذكره هنا ان أوروبا الغربية بدأت باتخاذ اجراءات التتشف قبل ان تكون اجراءات التخفيض (بنسبها المبدئية القليلة : ٥ ٪ او ١٠ ٪) قد بدأت تحدث آثارها الفعلية ففي ١٧ أكتوبر عندما أعلن قرار التخفيض كانت الناقلات في عرض البحر وقد انطلقت من موانئنا تحمل نفطنا لأوروبا وهذه الناقلات تحتاج لمدة شهر للوصول الى موانئ أوروبا ، ولذا فإن التأثير الفعلي للتخفيض لم يكن ليحدث قبل مرور شهر على الأقل في أواخر نوفمبر او بداية ديسمبر بينما بدأنا نسمع عن اتخاذ اجراءات التتشف منذ أواخر أكتوبر . ثم أن أوروبا الغربية لديها احتياطي مخزون من النفط يكفي لاستهلاك شهرين او ثلاثة ، حسب مختلف البلدان أي ان كمية تتراوح بين ١٢٠ و ١٨٠ مليون طن زعلى اساس معدل الاستهلاك البالغ ١٤ مليون برميل يوميا او ٧٠٠ مليون طن سنويا) . وفرنسا وحدها لديها احتياطي يبلغ حوالي ٣٠ مليون (١٥) ومن الواضح ان هذا الاحتياطي المخزون كان يكفي لسد النقص في الواردات لا سيما في تلك المرحلة الاولى دون اتخاذ أية اجراءات تتشفية .

٤ — كان من الممكن اذن لبلدان أوروبا الغربية ان تتلافى النقص الفعلي المتأتي من